الصباح الدولية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 28 مارس 2023 م | 6 رمضان 1444 هـ | الثلاثاء | No. 4534

قانون إدخال تغييرات جذرية على النظام القضائي أشعل الأوضاع

إسرائيل : التظاهرات تحتدم مجدداً .. وحكومة نتنياهو تنجو من حجب الثقة

«وكالات» : مع تدفق آلاف الإسرائيليين مجددا، أمس الاثنين، إلى الشوارع وسط تل أبيب للاعتراض على مشروع قانون التعديلات القضائية، وقعت اشتباكات بين عدد من المحتجين وقوات الأمن.

فيما بدأت أعداد كبيرة من المتظاهرين في الوصول أيضا إلى مقر الكنيست بالقدس الغربية، استعدادا لتظاهرة ضخمة، بحسب ما أفاد مراسل العربية / الحدث.

بالتزامن، نجت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الائتلافية من اقتراح لحجب الثقة قدمته المعارضة احتجاجا على هذه التعديلات.

وأعلن رئيس الكنيست أن المقترح رُفض بأغلبية 59 صوتا مقابل موافقة 53 صوتا.

أتى ذلك، بعدما صعدت المعارضة من تحركاتها، مطالبة بإسقاط المشروع القضائي وإلغائه، وليس فقط تأجيله، وإعادة وزير الدفاع المقال يوآف غالانت إلى منصبه.

في حين أعلنت الهيئات النقابية المهنية ونقابة الأطباء، فضلا عن قطاع الكهرباء، الدخول في إضراب عام حتى إسقاط هذه الخطة القضائية.

كما توقفت الرحلات الجوية في مطار بن غوريون، فضلاً عن العمل في ميناءي أسدود وحيفا استجابة لإضراب العمال.

في المقابل، أفادت مصادر بحزب الليكود أن نتنياهو يتجه إلى تأجيل البت في المشروع على الرغم من أن لجنة الدستور في الكنيست كانت صادقت عليه بانتظار التصويت العام من قبل البرلمان.

بينما يتخوف عدد من المراقبين بتوسع الإضراب العام وتطوره حتى إلى مواجهات في الشارع بين المعسكر اليميني المتشدد الداعم لنتنياهو وآخر داعم للمعارضة اليمينية «الوسطية».

تظاهرات في تل أبيب

يشار إلى أن مشروع القانون الذي أشعل هذه الأزمة منذ مطلع يناير الماضي، بعد أن تقدم به وزير العدل ياريف ليفين، يهدف إلى تقليص صلاحيات السلطة القضائية، لاسيما المحكمة العليا مقابل إعطاء صلاحيات أوسع للنواب والحكومة.

وكان سعى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال الفترة الماضية إلى إدخال تغييرات جذرية على النظام القضائي، لاسيما أن العديد من اليمينيين في إسرائيل يرون أن المحكمة العليا تميل إلى اليسار ونخبوية وتتدخل بصورة كبيرة في الشؤون السياسية، وكذلك تقدم حقوق الأقليات على المصالح الوطنية في كثير من الأحيان.

فضغط نتنياهو على الحكومة من أجل إدخال تغييرات من شأنها الحد من سلطات هذه المحكمة في إصدار أحكام ضد السلطتين التشريعية والتنفيذية، بينما تمنح النواب سلطة أكبر في تعيين القضاة، الذي يتطلب حاليا موافقة السياسيين والقضاة أعضاء اللجنة المعنية.

وكان من شأن هذه المقترحات الحالية المتعددة تغيير ذلك بما يمنح الحكومة نفوذا أكبر كثيرا.

وفي خضم هذه التوترات، برزت أسماء من الحكومة أيدت قرار رئيسها، بينها وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، الذي قال إنه لا ينبغي التراجع عن التعديلات القضائية، محذراً نتنياهو الذي غير موقفه نتيجة ضغط الشارع، من حل الحكومة إذا تم تعليق التعديل.

كذلك وزير العدل ياريف ليفين، الذي دعا الحكومة للالتزام بالخطط، مهدداً بتقديم استقالته، ثم عاد أيضاً تحت ضغط الشارع الملتهب والتظاهرات، ليعلن أنه اقتنع بأهمية تأجيل التعديلات القضائية حالياً، مؤيداً قرار نتنياهو حول هذا الملف.

وأيضاً هناك وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي اعتبر أن وقف التعديلات القضائية يعني «رضوخا للفوضى».

فكان أبرزهم وزير الدفاع الإسرائيلي المقال يوآف غالانت، الذي رأى أن الانقسام حول تعديلات النظام القضائي يمثل خطراً مباشراً على أمن إسرائيل.

وأضاف أن مكانة إسرائيل الدولية أصبحت على المحك.

ووافقه بذلك رئيس المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد، الذي عوّل على قيادات الليكود لوقف ما أسماه «جنون الحكومة» بشأن إصرارها على التعديلات القضائية.

في حين نصح وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ومعه وزير التعليم يوآف كيش أيضا بوقف التشريع.

فيما دعا الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الحكومة إلى وقف تلك التعديلات المثيرة للجدل.

يشار إلى أن الحكاية بدأت حينما أعلن وزير العدل ياريف ليفين في الرابع من يناير، عزمه تعديل النظام القضائي في البلاد لتضمينه «استثناء» يسمح للبرلمان بتعليق قرارات المحكمة العليا، في خطوة فهم منها سعي الحكومة إلى تغليب سلطة النواب على سلطة القضاة، في وقت كانت تجري فيه محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتهم فساد.

وقال ليفين حينها أمام وسائل الإعلام «هناك قضاة ولكن يوجد أيضاً برلمان وحكومة.. والديمقراطية في خطر عندما ندلي بأصواتنا في صندوق الاقتراع ولكن في كل مرة يقرّر أشخاص غير منتخبين نيابة عنا».

كما أردف قائلا: «لم يعد بإمكان القاضي إبطال القانون الذي أقرّه البرلمان».

ومن أبرز التغييرات التي اقترحها في مشروعه هذا الذي أشعل منذ ذلك الحين حتى أمس، سجالاً غير مسبوق في إسرائيل، وتسبب بإقالة وزير الدفاع حتى، ما يسمّى «بند الاستثناء» الذي يتيح لنواب البرلمان، بأغلبية بسيطة، إلغاء قرار صادر عن المحكمة العليا. لاسيما أنه في إسرائيل التي ليس لديها دستور، يمكن للمحكمة العليا إلغاء قوانين يقرّها الكنيست إذا اعتبرت أنها تتعارض مع القوانين الأساسية للبلاد.

وهكذا فإن إقرار «بند الاستثناء» هذا من شأنه السماح للبرلمان بإعادة وضع قانون رفضه القضاة موضع التطبيق.

لكن تلك التعديلات أججت الاحتجاجات، حيث نزل مساء الأحد الآلاف إلى شوارع تل أبيب، كما أعلنت النقابات المهنية والطبية، الاثنين، الدخول في إضراب حتى التراجع عنها.

كما شل الإضراب في مطار بن غوريون حركة الملاحة الجوية ومنع إقلاع الطائرات من تل أبيب، فيما حذر وزير الدفاع المقال من مخاطر أمنية تحدق بالبلاد، وسط الشرخ الكبير الحاصل.

العراق : الناصرية تنتفض رفضاً لقانون «سانت ليغو» .. وخيام تنصب

من ساحة الحبوبي بالناصرية جنوب العراق

«وكالات» : بعد إقرار البرلمان العراقي فجراً قانون التعديل الثالث للانتخابات النيابية ومجالس المحافظات، أعلن متظاهرو ساحة الحبوبي في مدينة الناصرية عن توسيع اعتصامهم المفتوح.

كما أشاروا إلى عزمهم نصب عدد من الخيام وسط ساحة الحبوبي في المدينة مع استمرار التظاهرات الليلية، بحسب ما أفادت أمس الاثنين.

وفي السياق، أوضح أحد المتظاهرين أنهم نصبوا ست خيام حالياً في إطار الاستعدادات الجارية للتصعيد الاحتجاجي، بعد غلق الشوارع المؤدية للساحة بالحواجز الاسمنتية.

وكان البرلمان صوت بوقت سابق بعد جلسة صاخبة، وغياب أغلب النواب المستقلين، على تعديلات قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية وفقا لقانون «سانت ليغو» الذي اعتمد لأول مرة في البلاد عام 2014.

وتضمنت التعديلات عدة بنود، أبرزها إلغاء الدوائر المتعددة واعتماد الدائرة الواحدة (المحافظة دائرة واحدة)، فضلا عن شروط تتعلق بأهلية المرشح للانتخابات النيابية، وتحديد موعد انتخابات مجالس المحافظات هذا العام على ألا يتجاوز تاريخ 20 / 12 / 2023.

ما أشعل سخط النواب المستقلين، الذين حاولوا عرقلة التصويت، بعدما تمكن ائتلاف إدارة الدولة الذي يمثل الإطار التنسيقي والكتل السنية والكتل الكردي، وتحديدا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، من تأمين النصاب القانوني، لكن دون جدوى.

يشار إلى أن هذا القانون كان سمي سانت ليغو نسبة إلى اسم مبتكره عالم الرياضيات الفرنسي أندريه سانت ليغو عام 1912.

أما الهدف منه فتوزيع أصوات الناخبين على المقاعد الانتخابية بالدوائر متعددة المقاعد، وتقليل العيوب الناتجة بين عدم التماثل في الأصوات وعدد المقاعد المتحصل عليها.

وتُعتمد هذه الآلية في توزيع الأصوات عادة في البلدان التي تنتهج النظام النسبي في تقسيم أصوات التحالفات، بما يعطي فرصة للأحزاب الصغيرة بالفوز، إذ اعتمد القاسم الانتخابي على الرقم 1.4.

لكن القانون أو التعديل المعتمد في العراق يستند إلى الرقم 1.9 عوض 1.4، ما يفاقم حظوظ الأحزاب والتحالفات السياسية الكبرى على حساب المستقلين.

بعد جدل واسع.. حكومة لبنان تتراجع وتعود للتوقيت الصيفي

«وكالات» : بعد أن أثار القرار جدلاً واسعاً في البلاد، تراجع رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي عن قرار مد العمل بالتوقيت الشتوي.

فقد أعلن ميقاتي اتخاذ مجلس الوزراء في جلسته الاثنين قرار العودة إلى العمل الصيفي منتصف ليل الأربعاء – الخميس.

كما لفت في كلمة ألقاها بعد انتهاء الجلسة الحكومية، إلى أن «لكل إنسان قدرته على التحمل، وقدرتي قيد النفاد»، مطالباً الجميع بتحمل مسؤولياته، وفق صحيفة «النهار».

وانعقدت حكومة تصريف الأعمال بحضور 16 وزيراً، للبحث في «أزمة التوقيت الصيفي» التي اتخذت طابعاً طائفياً في الأيام الماضية.

يذكر أن ميقاتي كان أصدر الخميس قراراً بتقديم التوقيت ساعة اعتباراً من 20 أبريل بدلاً من بدء العمل بالتوقيت الصيفي في عطلة نهاية الأسبوع الأخير من مارس، كما جرت العادة في لبنان وأوروبا ومناطق أخرى.

اجتماع طرابلس بين قيادات الشرق والغرب : دعم جهود المصالحة الوطنية وتوحيد المؤسسات العسكرية

وزير داخلية حكومة الوحدة الليبية عماد الطرابلسي والمبعوث الاممي عبدالله باتيلي

«وكالات» : انتهى الاجتماع الأمني الذي ضم مساء الأحد، في العاصمة الليبية طرابلس، قيادات عسكرية وأمنية بارزة من الشرق والغرب.

وخلص هذا اللقاء الذي استمر ساعات، في مجمع قاعات ريكسوس بحضور المبعوث الأممي عبدالله باتيلي، إلى دعم جهود المصالحة الوطنية وتوحيد المؤسسات العسكرية، بحسب ما أفادت مصادر أمس الاثنين.

كما اتفق الفرقاء على دعم إجراء الانتخابات والتعهد بحمايتها خلال العام الحالي، والعمل على توحيد المؤسسات التنفيذية (الحكومة).

إلى ذلك، تم الاتفاق على إطلاق سراح كافة الأسرى من الطرفين بإشراف لجنة مشتركة، والتأكيد على تثبيت وقف إطلاق النار بين الأطراف، وتغليب لغة الحوار لحلحلة المشاكل.

كما توافق المجتمعون على الاستمرار في عقد الاجتماعات، لافتين إلى أن اللقاء المقبل سيكون في بنغازي خلال شهر رمضان أيضا، إذ أوضحت مصادر مطلعة أن هذا الاجتماع قسم على 3 مراحل، وهذا هو الجزء الأول منه، فيما سيعقد الجزء الثاني في بنغازي، والثالث في سرت.

وقد ضم رئيسي الأركان في الشرق والغرب عبد الرازق الناظوري ومحمد الحداد، بالإضافة إلى عسكريين يمثلون الجيش، ووكيل وزارة الداخلية بالحكومة التي يترأسها فتحي باشاغا فرج قعيم، إلى جانب رئيس جهاز دعم الاستقرار عبد الغني الككلي، ووزير داخلية الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي.

يشار إلى أن هذا اللقاء يعتبر استكمالاً لمباحثات جرت في تونس الأسبوع الماضي برعاية أممية، بهدف توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وتكوين نواة للجيش بتشكيل لواء مشترك بين قوات من الشرق والغرب وجنوب البلاد لتأمين الحدود الجنوبية وحقول النفط.

وكانت محادثات إعادة توحيد المؤسسة العسكرية تعثّرت أكثر من مرة سابقاً على الرغم من الدعم والوساطات الدولية من الأطراف المعنية بالشأن الليبي. واصطدمت بعدة عراقيل، أهمها الخلاف حول منصب القائد الأعلى للجيش، بالإضافة إلى غياب كامل للثقة، ورفض الميليشيات التخلي عن سلاحها.

إثيوبيا عن تصريحات مصرية : «إلهاء لإحداث ربكة»

«وكالات» : لم تتوقف التوترات والخلافات بين مصر وإثيوبيا بشأن ملف سد النهضة، خصوصا خلال الأشهر الأخيرة.

فقد أثار إعلان إثيوبيا الانتهاء بنسبة 90 في المئة من إجمالي عملية بناء السد على نهر النيل، جدلاً واسعاً بين القاهرة وأديس أبابا.

واتهم مسؤول إثيوبي القاهرة بـ«محاولة الإلهاء لإحداث ربكة بشأن تقنيته وتشغيله».

جاء ذلك رداً على تشكيك خبير مصري بحقيقة الإعلانات الإثيوبية، حيث رأى الدكتور المصري عباس شراقي الإعلان الإثيوبي مبالغاً فيه.

وقال عبر فيسبوك، إن نسبة البناء في سد النهضة حوالي 78 في المئة (85 في المئة خرسانة، 70 في المئة كهرباء).

كما أوضح شراقي، وهو أحد الخبراء البارزين والمعنيين بقضية السد، أن أديس أبابا كانت قد أعلنت عام 2021، أن نسبة الانتهاء من بناء السد بلغت 80 في المئة، في حين كانت في عام 2019، 70 في المئة، ولهذا من المتوقع أن تنتهي إثيوبيا من البناء بشكل كامل عام 2025.

سد النهضة

ولفت أيضاً إلى أن المتبقي من الخرسانة حوالي 1.6 مليون متر مكعب من إجمالي السد، طبقاً للشركة المنفذة، أي بنسبة 85 في المئة.

إلا أن هذا الكلام لم يعجب أديس أبابا، حيث اعتبر مدير اتصالات الطاقة الكهربائية الإثيوبية موغس ميكونين التصريحات المصرية عن سد النهضة وفكرة الأمن المائي «إلهاء لإحداث ربكة بشأن تقنيته وتشغيله».

وقال ميكونين، في تصريحات إعلامية، إن المستوى العالي من الأمن المائي يحقق أقصى استفادة من المياه للبشر والنظم البيئية، ويحدّ من مخاطر الآثار المدمرة المرتبطة بالمياه.

يشار إلى أن إثيوبيا تبني سد النهضة على الرافد الرئيسي لنهر النيل، منذ عام 2011.

ووفق الهيئة الحكومية المسؤولة عن المشروع، فقد اكتمل 90 في المئة من عمليات البناء.

كما أنهت أديس أبابا، في يوليو 2021، المرحلة الثانية من ملء الخزان، وفي أغسطس 2022 أنهت المرحلة الثالثة، في حين من المنتظر أن تنهي أديس أبابا المرحلة الرابعة من الملء بحلول الصيف. وبدأت إثيوبيا بالفعل توليد الكهرباء من سد النهضة في فبراير 2022.

إلا أن مصر تخشى من تأثر حصتها في مياه النيل جراء السد، وتطالب القاهرة، ومعها الخرطوم، باتفاق قانوني مُلزم ينظم عمليتي ملء وتشغيل السد، بينما تدفع أديس أبابا بإنشاء السد الكهرومائي بداعي حقّها في التنمية عبر استغلال مواردها المائية.

وأدى السد إلى توتر العلاقة لسنوات بين البلدين، خصوصا أن مصر تعتبر نفسها المتضرر الأكبر منه، لتأثيره على إمدادات المياه الرئيسية في البلاد.